الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة

أ.م.د.سوزان عثمان قادر
كلية القانون
جامعة السليمانية

المقدمة

يشكل الفرد جوهر المجتمع واساس بنيته، وبالتالي فان للمواطن دوراً كبيراً واساسياً في تقدم المجتمعات والنهوض بحال البلدان، على اعتبار ان اي فعل في المجتمع والدولة اساسه هو فعل الافراد فيه، وهنا يبرز دور الدولة ومن ورائها مؤسساتها كافة، في تفعيل روح المواطنة لدى الافراد ليكونوا منسجمين مع مصالح دولهم ساعين الى تحقيقها، فهناك ضرورة في تعزيز روح المواطنة و الارتباط قانونياً ونفسياً ببلدهم ، واعطاء الفرد ما يستحق من حقوق وتوفير الامن و الخدمات وغيرها من الحقوق، التي ستسهم في تعزيز روح المواطنة وترسخيها في الاجيال المقبلة، والتي تعتبر خطوة اساسية في تحقيق تقدم الدول ، لذا عد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة.

ويفسر ذلك ما ناله المواطنة من اهتمام المسارات في الجوانب التشريعيةً حيث تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنيناً لحقوق المواطن وواجباته .

كما و ان دولة العراق تعد إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع العراقي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية . والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الإنفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية ، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض، وهي لا تتناقض مع الإسلام لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة.

لذا نجد أن سياسة التعليم في العراق تنص على إعداد المواطن الصالح وفقاً لقيم هذا المجتمع التي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة. بالإضافة إلى إعداد مواطن مؤمن برسالة الإسلام ، وقادراً على إتقان العمل وتنمية المعرفة الإنسانية. ونظراً لأهمية المواطنة قررت (وزارة التربية والتعليم) تدريس مادة مستقلة للتربية الوطنية في التعليم العام تشمل المراحل الثلاث، وبرر ذلك بوجود ثلاثة أسباب تدعو إلى تدريسها و ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية و ضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات

والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

ونهدف في هذا البحث إلى ما يأتي:

التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء وإلقاء الضوء على المصطلحات المرتبطة بالمواطنة، كالوطن والوطنية والتربية الوطنية والمواطنة .

و كذلك تحديد أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التي انعكست على مفهوم المواطنة واستخلاص أهم أبعاد المواطنة بمفهومها العصري من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي و القانوني و الوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، من خلال بعض التجارب العالمية، في تربية المواطنة و توظيف أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون. وينظر إليها وآخرون من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية ألذات من الأخطار المصيرية.

ولا ريب أن مفهوم ومبدأ المواطنة من نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترن بولادة الدولة الحديثة، وهو وان وكان قديماً ومعهوداً لدى العديد من الحضارات الإنسانية كما عند اليونان والرومان إلا أن صيغته المعاصرة قد خرجت عن نطاقها التقليدي إلى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية بين الدول ورعاياها، وبذلك يكون مفهومه وفروضه على النقيض حتى من الدول الملكية والأرستقراطية، فالمواطنة حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات.

وبالرجوع إلى أهم المراجع التي تناولت المواطنة وبالتعريف كما في دائرة المعارف البريطانية وموسوعة الكتاب الدولي وموسوعة كولير الأمريكية يمكننا إجمال تعريف المواطنة بأنها: عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة و حق الترشيح و حق المشاركة السياسية و تولي الوظائف العامة في الدولة و حق العيش و التعايش السلمي و في الاستقرار الامني،

والمواطنة تتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى كالعشائرية والمذهبية والقومية والعرقية والاثنية والدينية.

غير أن الفرد من حيث هو عضو في طائفة فهو موجود إذن في كيان يحيط به من جميع الجهات وهذه الاحاطة الشاملة المفروضة عليه بصفة كيا نية غير قابلة للنقاش.

والمواطن هو ذلك الفرد الذي خرج من الدائرة البيولوجية ودخل الدائرة الاجتماعية بمحض إرادته وبوعيه الذاتي عليه الالتزام بمنظومة الحقوق والواجبات والوعي السياسي بهويته كمواطن والدور المنبثق عن المواطنة بوصفها العلاقة القانونية والشعورية بين الفرد والدولة والانخراط في عمل طوعي في إطار المجتمع المدني .

والمواطنة عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد بما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة.

وتصبح المواطنة اقرب إلى المفهوم الاجتماعي لحقوق المواطن وإنسانية تطابقاً يقترب معه من مدينة الفارابي حيث ينتشر الكمال وتشيع الطمأنينة وهناك مصطلحان هما الفرد والمواطن، أما الفرد فهو ذلك الكائن البيولوجي الذي يعيش في دائرة مغلقة قوامها الهم الحياتي الشخصي والعائلي الصغير أما المواطن فهو ذلك الفرد الذي خرج من الدائرة البيولوجية ودخل الدائرة الاجتماعية بمحض اراداته وبوعيه الذاتي ، تَمنح كلُّ دولةٍ لمواطنيها مجموعةً من الحقوق الأساسية والرئيسية مثل: الحقوق الدينية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق السياسية، وغيرها من الحقوق؛ ويمكن أن تختلف هذه الحقوق حسب قوانين كل دولة وتجدر الإشارة إلى أن المواطن في أي دولةٍ يجب أن يتمتع بثلاثة أنواعٍ رئيسيةٍ من الحقوق بغض النظر عن عرقهِ أو لونهِ أو لُغته، ويبين الآتي توضيحاً لهذه الحقوق:

وبذلك تتمثل واجبات المواطنة في فرض القوانين والأنظمة والأحكام؛ للسيطرة على جميع النواحي المهمة في الحياة ويندرج تحت بند واجبات المواطنة النواحي الأخلاقية، والوطنية، والعائلية، والقانونية، والعقائدية، والاجتماعية، ويبين الآتي بعضاً من أهمِّ واجبات المواطنة وتعزيز المفاهيم، والمبادئ، والقيم؛ التي ينصُّ عليها قانون الدولة. احترام الحقوق التي ينصُّ عليها القانون. السَعي في تحقيق السلام ونشره في المجتمع. دعم الدولة ومُساندتها في حالة الكوارث الطبيعية، والحالات الطارئة، والحروب. منع انتشار أعمال الفساد وإدانتها. دفع الضرائب المُترتبة حسب القانون وحسب الحالة الاقتصادية. الالتزام والسعي للعمل حسب القدرة البدنية والفكرية لكلِّ شخص، والمُشاركة في الأنشطة المُجتمعية المُفيدة. دعم وممارسة المبادئ المنصوص عليها في دستور الدولة. دعم وتثقيف الأبناء والمساواة بين الزوج والزوجة في المسؤوليات.

وفضلاً عن ذلك تحقيق تكافؤ الفرص اي أن يتساوى جميع الأفراد في أي دولة في الحقوق والواجبات، و لا يوجد أي اختلاف بين غني أو فقير. اذ ان جميعهم لديهم كامل الحق في التعليم، الصحة، والحياة الكريمة، مهما اختلفوا في العقيدة أو انتمائهم السياسي والفكري.و المشاركة في الحياة العامة اي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في الأنشطة السياسية، وأن يبدي رأيه، ويكون له القدرة على صنع القرارات. الوفاء والولاء للوطن: علاقة الإنسان بوطنه علاقة سامية وصافية لا يدخلها أي نوع من التزييف أو التصنع. وهذه العلاقة لا تنحصر في مكانة الشعور والعاطفة فقط، بل من خلال إدراك الفرد لحجم المسؤولية التي عليه. وحجم واجباته وأهميتها في رفعة وطنه وتنميتها إلى أرقى المستويات. الخصائص العامة للمواطنة هي علاقة تبادلية مع الفرد وهي قابلة للتغيير والتطور من فترة لأخرى. علاقة تطوعية اختيارية بكامل إرادة الفرد مشتركة مع الحكومة في حب الوطن والتضحية لأجل رفعته وتنميته. خاصية الفردية والتي تعني أن لكل فرد حقوقه وواجباته مهما اختلفت العقيدة والانتماءات قابلة للاكتساب والفقدان خصوصًا في عصرنا الحالي، حيث إن الكثير من الناس قد يبيعون دولتهم ومواطنتهم فقط من أجل المال. أو التخلي عنها من أجل الحصول على مواطنة دولة أخرى توفر لهم مزايا

أكثر. و أهمية المواطنة تحقق الانسجام والتآلف بين أفراد المجتمع الواحد، كما أنها تحقق الوحدة الوطنية مهما كانت الخلافات والاختلافات بينهم. تساهم في حفظ حقوق وحرية الأفراد داخل المجتمع، مع تشجيعهم على أداء واجباتهم تجاه الوطن، ومشاركتهم وتحملهم للمسؤولية. احترام الآخرين وحريتهم مهما كانوا مختلفين في العقيدة أو الانتماء أو التفكير. رغم ذلك يحترم كل منهما الآخر، ويساهمون في رفعة الوطن كلهم في فريق واحد.

كما و ان المشاركة في الرأي العام الخاص بكل فرد، ويؤدي ذلك إلى تقوية المواطنة وجعلها فعالة، كما يساعد على بناء الوطن. كما نقدم لكم من هنا: من فوائد التاريخ تعزيز الهوية والمواطنة معنى التنمية وعلاقتها بالمواطنة التنمية هو الشعور المطلق بالانتماء للوطن والمسؤولية تجاه أن يكون هذا الوطن في أعلى وأرقى المستويات. وتعتبر الثروة هي العنصر الحيوي والفعال في تحقيق المواطنة الفعالة. تبدأ التنمية من الفرد وحبه لوطنه، ويؤدي ذلك إلى أن يدفع الفرد إلى المساهمة في رفعة الوطن. تتمثل التنمية في الأفعال التي يقوم بها الفرد وإسهاماته ومشاركته في الأنشطة التي تعمل على تقدم وتنمية الوطن. التنمية تعبر عن المواطنة كشكل، وترتبط بها كمضمون، وهي تتمثل في عدة انعكاسات تشكل المودة والمحبة والاحترام المتبادل، وحب المبادرة والمسؤولية. كما أن التنمية تعبر عن بناء عقلي وفي نفس الوقت واقعي يتمثل في علاقة مستمرة وتراكمية تعمل على تحقيق أعلى مستوى معيشة يستحقها الأفراد من تعليم وصحة. تعتبر العلاقة بين المواطنة والتنمية علاقة وحدة وتكامل بينهما في أداء كل منهما عمله الخاص به تحت مسمى واحد وهو رفعة الوطن وتقدمه. فالمواطنة تعمل على تنمية الموارد البشرية وتنمي لديهم روح الانتماء للوطن.

كما و توفر المواطنة كل ما يحتاجه الفرد حتى يندفع للتنمية في بلده، مثل أن توفر له كل سبل الأمان وحقوقه الأساسية، بهذا يندفع شعور الفرد نحو تنمية الوطن. لا يكون هناك تنمية من دون أن يوجد مواطنة، ولا يمكن أن يكون هناك مواطنة من دون أن تتوفر كامل الحقوق التي يستحقها الفرد في بلده. وبالطبع لن يكون هناك حقوق دون أن يعمل كل فرد على تأدية واجباته تجاه الوطن. في المجمل يمكن القول إن الأمان الإنساني والاجتماعي يعتمد بشكل كبير على العلاقة المتكاملة والمتآزرة بين المواطنة والتنمية وأثر التفاعل بينهما. حيث إن التفاعل مع بعضهما يكون أكبر من أثر تفاعل أحدهما فقط.

بهذا المعنى، قضت الدولة الوطنية الحديثة على العديد من الظواهر التي عاش فيها مجتمع الدول عشرات القرون، مثل التسليم بوجود طبقات بين مواطني الدولة وبعضهم البعض ترتب تمييزاً في الحقوق والواجبات، مثل تمييز عنصر أو عرق على آخر وتعدد درجات المواطنة مثل ما شهدناه من ممارسات الدول الامبراطورية الاستعمارية، وكذلك مثل تسلط دول على إرادة ومقدرات دول أخرى.. وغير ذلك.

في الوقت نفسه تقوم العلاقة بين مكونات الدولة الوطنية على أساس "عقد مواطنة" يرتب حقوقاً للفرد في قيم المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والأمن والحريات ويرتب أيضاً على فرد واجبات تجاه الدولة وتجاه غيره من المواطنين.

وفي السنوات الأخيرة يتعرض جوهر مفهوم المواطنة بمعناه السابق للعديد من محاولات التشويه، لذلك من الواجب علينا وإبراز حقيقة المواطنة في الفكر والقانون والممارسة، وما يقتضيه ذلك من مسؤوليات على الدولة والفرد، مع شرح علمي مستفيض لواقع وتطبيق مبدأ المواطنة في العراق، سواء في نصوص القانون والدستور أو في أحكام

المحاكم أو الواقع العملي في حياة الشعب بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذا العدد من "دراسات في حقوق الإنسان" العديد من المساهمات العلمية الأخرى عن "حقوق المرأة في الدستور والتشريعات العراقية" وكذلك عن " و دور الدولة في معالجة و مواجهة خطاب العنف والكراهية.

اهداف البحث :

تكمن اهداف البحث الموسوم ب (الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة) في المحاولة على التغلب او السيطرة على المشكلة و لغرض تحقيق ذلك يقع على عاتق الدولة تربوياً حيث نظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء من اجل تحقق الاندماج الوطني ، فضلاً عن في صورة بنى وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية.

في هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات القانونية و السياسية والاجتماعية والتربوية ، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات ، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية .

وأنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم، العديد من الرؤى الفكرية حول مفهوم المواطنة ومبادئها ، حقوقها وواجباتها ، تنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظرياته السياسية. وفي العالم العربي اختلفت أطياف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي للدول بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدى الشعوب العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى ، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته، فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد ومع تغير طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوى ، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتنامي البنى الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال ، والتركيز على خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام ، مع هذه التغيرات العامة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة التي تحيط بالعرب والمسلمين شهد مفهوم المواطنة تبدلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة.

وعلى رغم ما تنفرد به المواطنة وما يتداخل معها من مفاهيم الانتماء، من خصوصية في المرجعية وآليات التشكيل والبناء والممارسة، إلا أنها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت تحدياً جديداً يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي الذي تعددت آلياته ووسائله، لتخاطب الشباب عن بعد وتقدم العديد من التفسيرات والتأويلات المنحرفة أو الملتوية للأحداث الإقليمية والدولية ، وتسلط الضوء على قضايا مجتمعية تمس جوهر هذا المفهوم لدى الفرد ، وتعرض إطاراً مفاهيمياً مغلفاً بشعارات تأخذ بالمشاعر وتؤثر على مسارب تفكير العقول ،خاصة لدى فئة الشباب ومن هم في سن القابلية للاحتواء أو الاختطاف الفكري والثقافي بحكم خصائص المرحلة العُمرية التي يعيشونها، ويثير ذلك

جدلاً في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثر مفهوم المواطنة لدى الشباب بهذه الأفكار التي يحملها الأثير عبر الحدود ، ودور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البنية السليمة لوعي المواطن وممارسته للمواطنة .

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها الدول العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسرعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية

إشكالية البحث :

يتمحور موضوع أشكالية البحث في تساؤلات عديدة يمكن ادراجها كالآتي:

اولاً: ما مفهوم المواطنة في اطار القانون الوطني و الدولي ؟

ثانياً : ما مدى المواطنة في التشريعات العراقية ؟

ثالثاً: هل أتبع العراق المعايير الوطنية و الدولية في ترسيخ روح المواطنة و قيمها؟

رابعاً : ما هي المعوقات و العقبات التي تواجه الأدارة و الدولة في ترسيخ المواطنة؟ ومن ثم كيفية وضع الحلول الناجعة لهذه المعوقات و تذليلها بشكل صحيح من قبل الادارة العامة و الدولة بجميع سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية.

خامساً : ما مدى كفاية التدابير الادارية التي وضعها المشرع في مواجهة حل النزاعات الناشئة عن ترسيخ المواطنة ؟ و هل هناك قصور تشريعي من عدمه بهذا الجانب ؟

سادساً: هل تواكب التشريعات العراقية التطورات التي تمر بها المواطنة الرقمية و كيفية ترسيخها كواجب على الدولة القيام بها ؟

منهج البحث :

نحاول من خلال بحثنا الموسوم ب(الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة) بتقديم دراسة مفصلة عنه ، و من ثم نبين ماهية المواطنة و دور الدولة فيها استناداً الى المنهج التحليلي (الاستنباطي) و نحرص على ان تكون لغة البحث علمية و سليمة بصورة تظهر البحث في النهاية من دون أختصار مخّل و لا اسهاب ممل .

خطة البحث :

ولأجل دراسة هذا البحث سنقسمه على مبحثين نخصص المبحث الاول لمفهوم المواطنة ، والذي نقسمه بدوره الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول : تعريف المواطنة و معاييرها و نبين في المطلب الثاني : الطبيعة القانونية و المقومات الاساسية للمواطنة، و يتضمن المطلب الثالث الاسس القانونية لتحقيق المواطنة .اما في المبحث الثاني و الذي يتضمن : الاطار القانوني للمواطنة و دور الدولة فيها ونقسمه الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول : الاجراءات القانونية لتعزيز قيم المواطنة ونبين في المطلب الثاني :دور سلطات الثلاث للدولة في تعزيز قيم المواطنة ونخصص المطلب الثالث دور الاجهزة الرقابية التابعة للدولة في تعزيز قيم المواطنة ، ومن ثم نبين في خاتمة البحث اهم الاستنتاجات و المقترحات و التوصيات االتي توصلنا اليها .

المبحث الاول : مفهوم المواطنة و اسسها القانونية

تتعدد التعريفات و تتنوع تبعاً للاطار و الافكار التي تبني عليها المواطنة بسبب الاختلافات في وجهات النظر حول مفهوم المواطنة، و كذلك لابد من تحديد الاسس القانونية للمواطنة لغرض تحديد العلاقة بين الفرد و الدولة و كذلك معرفة اهم حقوق المواطن و واجباته تجاه الدولة بموجب الدستور و القوانين اللازمة لتنظيم هذه العلاقة.

و لأجل دراسة هذا الموضوع سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول تعريف المواطنة و معاييرها و نبين في المطلب الثاني الطبيعة القانونية و المقومات الاساسية للمواطنة و نخصص المطلب الثالث للاسس القانونية لتحقيق المواطنة.

المطلب الاول : تعريف المواطنة و معاييرها

ان كلمة المواطنة (citizenship) و تدل في قاموس (Larousse) على أن الفرد له صفة المواطن و لابد من توافر بعض الإجراءات لديه لكى يكتسب المواطنة، و المواطن ذاته هو شخص مسجل رسمياً ضمن أعضاء مجتمع سياسي لدولة ما، إما بسبب أنه ولد في هذه الدولة أو بموجب تجنسه فيها[٤٩١]، كما ذكر قاموس "لاروس" في موضوع آخر لفظ المواطنة بمعنى المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، و لفظ المواطن بمعنى الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد معين و يستحق بالتالي ما ترتبه هذه العضوية من إمتيازات، بينما جاءت في قاموس (Cambridge) بأن المواطنة تتكون عندما يكون المواطن فيها عضو في المجتمع السياسي يتمتع بالحقوق و يقوم بواجباته العضوية[٤٩٢].

وبذلك ينطوي مفهوم المواطنة على اشكالية كبيرة في تحديد معنى المفهوم بين الكتاب والمختصين كونه مفهوم يحتمل وجهات نظر مختلفة لشموله جوانب عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كل مختص ينطلق من الزاوية التي يرى انها الأدق والاصح في تحديد مفهوم المواطنة، للمواطنة لغةً ماخوذة من الوطن، المنزل الذي تقييم به وهو موطن الانسان و عمله، وطن يطن وطناً اقام به، وطن البلد اتخذه وطناً، وجع الوطن اوطان وتعني منزل و اقامة الانسان ولد فيه ام لم يلد فيه، المواطنة صيغة فعل واطن، وهو الفعل المزيد يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسه، و المواطن هو الانسان الذي ينشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه.

اما التعريف الاصطلاحي للمواطنة بأنها طبيعة الرابطة القانونية بين الفرد و الدولة التي يعيش فيها، فالمواطنة تمثل الحق القانوني للشخص الذي يعيش في بلد ما كي يكون مواطناً في هذا البلد[٤٩٣].

فالمواطنة وفقاً لما سبق رابطة قانونية بين الفرد و الدولة التي يقيم فيها، ينشأ عنها جملة من الحقوق و الواجبات، و يعبر عن الفرد بلفظة المواطن حسب الرابطة السابقة، و

---

(491) **Larousse Dictionnaire de La Langue Francaise, Bardas, Paris, 1998.p.34.**

(492) **Procter Paul, Cambridge International Dictionary, of English, Cambridge, University Press, 1996.p.234 .**

(٤٩٣) **د. إيناس محمد البهجي و د. يوسف المصري، المواطنة في القانون الدولي و الشريعة الاسلامية، ط١، الناشر المركز القومي للأصدارات القانونية ، ٢٠١٣ ، ص(٩).**

يعبر عن هذه الرابطة القانونية و السياسية و الاجتماعية بالجنسية ، التي تجعل الفرد بمركز التبعية القانونية والسياسية لدولته.

ومن المعايير المتعلقة بالمواطنة : معيار الدولة القانونية الذي يطبق القانون بشكل عام من خلال ربط كل الأعمال و التعاملات بالقانون و الحق، فضلاً عن هذا وضع ضمانه للمواطنين تتمثل في الحرية، و بهذا تضبط وتحكم أعمال الدولة، و كذلك معيار الدولة الاجتماعية و هي التي تلزم الدولة بحماية المستضعفين (المهمشين) اجتماعياً للوصول الى عدالة اجتماعية للجميع و مساواة بين الرجل و المرأة.

ومعيار الدولة الديمقراطية و يتفق المبدأ الديمقراطي مع مشاركة المواطن في تشكيل وتكوين المجتمع من خلال الاقتراع السرى الحر لاختيار نواب الشعب في البرلمان.

ومعيار الدولة الاتحادية أي الدولة المركزية القوية المبنية على أسس الديمقراطية. و المؤكد أن طريقة الحكم الديمقراطية و الدولة الاتحادية و الدولة الاجتماعية، كلها مبادئ لا يجوز المساس بها من خلال تعديلات لاحقة على الدستور، أو حتى في حال صياغة دستور جديد للدولة[٤٩٤].

ويذهب رأي آخر الى المواطنة ترتكز علي أساس أن المواطنين هم الذين يحكمون مجتمعهم بشكل جماعي باستخدام القوى المشتركة بينهما و المتمثلة في القيم و الولاء الوطني للسعى لحكم ديمقراطي و اعتماد المواطنين هذا الرأي من أنفسهم، و يرى رأيا أخر أن المواطنة يمكن تعريفها على أنها عضوية متساوية في المجتمع السياسي و حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ، و فوائد موارد وممارسات تشاركية مع تدفق الشعور بالهوية، و معرفة كيف يمكن للمواطنين أن يعيشوا معاً، و تحديد ما ينبغي توقعه من الدولة و غيرها من المؤسسات، و لكن المواطنة لا تقتصر عنده على الحاضر فقط.

أنها تشمل أيضاً توجهاً نحو المستقبل، في إطار الأفكار المعرفية و المعيارية حول ما هو ممكن، و ما هو مرغوب فيه للعلاقات الاجتماعية و السياسية، و يمكن بالتالي أن تكون المواطنة لديه أداة للحافظ على الوضع القائم ودعوة الى التغيير الاجتماعي والسياسي[٤٩٥].

وتأتي رؤية أحد أحد الفقه الغربي والتي تشير للعلاقة بين الهوية السياسية والمواطنة فيذهب الى أن المواطنة هي إرتباط العلاقة بين السلطة و الأفراد و الجماعات على أساس مبدأ عام مفاده تمتع كل فئات المجتمع بمجموعة من الحقوق و الحريات و الالتزام.

واذا تأملنا مجمل تعريفات الفقه الغربي السالف ذكرها نجدها أختلفت فيما بينهم حول تعريفهم للمواطنة، و لم يستقروا على تعريف محدد وجامع لكل عناصرها، و اتجه كل فقيه الى تعريفه لها حسب ما يؤمن به من أفكار و معتقدات سياسية أو اجتماهية، و قد ترتب على ذلك كثرة تلك التعريفات، و تباينها، و لكننا نجد أيضاً أن اكثرها تدور حول المواطن محمور الارتكاز في البناء السياسي و القانوني والاجتماعي، و الذي يقطن في إحدى الدول القومية، و يتمتع فيه بمجموعة محددة من الحقوق و الامتيازات، باعتباره

---

[٤٩٤] ينظر د. عماد صيام، المواطنة، الناشر نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص(٧).

[495] Dora Kostakopoulou, The Future Governance of Citizenship-University of Manchester- Cambridge University Press, 2008, p.1.

يحمل جنسيتها، و في المقابل تضع تلك الدولة على عاتقه مجموعة من الواجبات القانونية، والالتزامات المعنوية و التي تظهر في صورة ولاء وانتماء تجاه تلك الدولة.

ومن تعريفات الفقه المصري للمواطنة نذكر الآتي:

ذهب دكتور يحيى الجمل الى أن مبدأ المواطنة يعني أن كل مواطن يتساوي مع كل مواطن آخر في الحقوق و الواجبات، ماداموا في مراكز قانونية واحدة[٤٩٦].

و يرى أستاذنا الدكتور/ ابراهيم محمد علي أن المواطنة لها معنى قانوني وهو العلاقة بين الفرد و الدولة (الجنسية) و التي يترتب عليها مركز قانوني به حقوق و عليه واجبات[٤٩٧]، و أضاف بأن هذا المعنى تؤكده المادة (٥٣) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ و المعدل في عام ٢٠١٩ و التي تنص على أن المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق و الواجبات العامة لا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل او اللغة أو الدين أو العقيدة.

بينما يرى دكتور / محمد احمد عبد المنعم أن مبدأ المواطنة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ المساواة فكافة المواطنين أي أن كافة المصريين – بحسب الأصل – أمام القانون سواء، و بالتالي فلا تمييز بينهم في الحقوق أو الواجبات[٤٩٨].

وعرفت أيضاً بأنها أثر علاقة الانتماء بين الفرد و الدولة و ما يترتب عليها من حقوق وواجبات[٤٩٩]، و في السياق ذاته يرى رأي في الفقه أن المواطنة نظام يعترف بالتناقض و الخلاف في المصالح الاجتماعية، و يعمل على ضبط هذا التناقض عن طريق وسائل الحق والقانون[٥٠٠].

كما يذهب دكتور / فايد دياب في تعريفه للمواطنة بأنها مفهوم قانوني في المقام الأول يؤكد أن للفرد حقوقاً مدنية وسياسية و يتمتع بحريات فردية بالاضافة الى حرية الضمير و حرية التعبير و حرية التنقل و حرية الزواج، و ان من حق افتراض براءته حين يوجه اليه اتهام، و ان يكون له محامٍ يدافع عنه و ان يعامل بواسطة أجهزة العدالة على قدم المساواة مع الآخرين، كما أن له حقوقاً سياسية بالإضافة الى التزامه ببعض الواجبات كتحمل نصيب من النفقات العامة وفقاً لحالته المالية[٥٠١].

كما حرص دكتور سامح فوزي على تعريف المواطنة بأنها، تمتع الشخص بالحقوق والواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند الى حكم القانون في دولة المواطنة.

---

[٤٩٦] راجع: د. يحيى الجمل : مبدأ المواطنة و التعديلات الدستورية، مقال بجريدة المصري اليوم العدد ٩٥٣ ، سنة ٢٠٠٧، ص(٧).

[٤٩٧] أستاذنا الدكتور ابراهيم محمد علي، دكتور جمال عثمان : القانون الدستوري (تعديل بعض مواد الدستور تعديلات عام ٢٠٠٦)، الناشر دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص(٤١١).

[٤٩٨] راجع : د. محمد احمد عبد النعيم : بحث بعنوان مبدأ المواطنة و الاصلاح الدستوري المصري مقدم الى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة الإصلاح الدستوري و أثره علي التنمية في المنصورة في الفقرة ٢ الى ٣ ، سنة ٢٠٠٧.

[٤٩٩] د. أحمد اسماعيل محمد مشعل: الحماية الدستورية و القضائية للمواطنة، دراسة مقارنة بين القانون الوضعى و الشريعة الاسلامية رسالة دكتوراه، جامعة بنها، سنة ٢٠١٤، ص(٢٥).

[٥٠٠]د. برهان غليون : نقد السياسة (الدولة و الدين)، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات و النشرات، بيروت، سنة ١٩٩٣، ص(١٥٤).

[٥٠١] راجع في ذلك : د. فايد دياب : المواطنة و العولمة تساؤل الزمن الصعب، مرجع سبق ذكره، ص(٢٨٦ - ٢٨٧).

اي ان جميع المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات لا تمييز بينهم بسبب المبادئ في الدين أو النوع او اللغة أو الموقع الاجتماعي، و بالتالي فان القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات و يفرض النظام بين الجميع.

كما عرفت ايضاً بأنها المشاركة في النشاط الاقتصادي او الاجتماعي للامة او حق المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة و تولى المناصب العامة او القيادية للامة الى جانب تحقيق المساواة التامة بين المواطنين امام القانون و حق التقاضي على وجهة معايير تحكمه مثل الدين أو الجنس او اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو الموقف الفكري، كما أنها لا تمثل حالة شعور بالانتماء فحسب إنما تمثل رابطة وعلاقة في وطن، تنشأ في رقعة جغرافية معينة، من أجل التعايش السلمى[٥٠٢].

وعلى ذلك يمكن القول أن مفهوم المواطنة يختلف باختلاف رؤية الباحثين اليها على غرار رؤية الفقه الغربي، اذا كانت رؤية سياسية قانونية، فخينئذ يكون مفهوم المواطنة مفهوماً قانونياً يتمثل في اكتساب الجنسية، و مفهوم سياسي يقتضي المشاركة السياية للجميع، أما إذا كانت الرؤية اجتماعية فيبرز الباحث اليها حينئذ الانتماء و الولاء للوطن و قبول الآخر الديني أو المذهبي أو الايدولوجي أو العقائدي كل ذلك في إطار قيم وثقافة المجتمع، و يقرر في ذلك الوقت أن المواطنة هي علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي و مجتمع سياسي دولة و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول المواطن الولاء للدولة، و يتولى الطرف الثاني الحماية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للأفراد، عن طريق القانون و الدستور الذي يساوي بين جميع المواطنين[٥٠٣].

لأجل ذلك تتطلب المواطنة المساواة السياسية و القانونية في الحقوق و الواجبات، فمن الضروري أن يكون كافة المواطنين – أمام القانون – سواء بغض النظر عن اللون او الدين أو الجنس أو الطائفة أو الجهة او القبيلة ... و غيره، و تكريساً للحق الدستوري الوارد في المادة (٥٣) من الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤.

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية و المقومات الاساسية للمواطنة

يمثل مبدأ المواطنة حجز الأساس في بناء الدولة المدنية الحديثة، و من أهم أسس المواطنة الحق في المشاركة في الحكم في الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ممارسة الحياة السياسية[٥٠٤]، و من المؤكد أن المشاركة تعتبر أحد أعمدة المواطنة الرئيسية التي لا تستقيم بدونها، و من أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للمارسة السياسية كقيمة عليا، حيث أن المبدأ الديمقراطي يتفق مع مشاركة المواطن في تشكيل و تكوين المجتمع، و ذلك من خلال الاقتراع الحر لاختيار نواب الشعب في السلطة التشريعية،

---

[٥٠٢] راجع في هذا المعنى : د. يوسف القرضاوي : الوطن و المواطنة الأصول العقدية و المقاصد الشرعية، دار الشروق، سنة ٢٠١٠ ، ص(١٧).

[٥٠٣] راجع د. صابر أحمد عبدالباقي : المواطنة حقوق و واجبات، مقال منشور في الجريدة الالكترونية كنانة اون لاين، بتاريخ ٢٠٠٩، شبكة المعلومات الدولية على الرابط kenanonline.com/users/drsaber/posts/109057 و راجع ايضا هاني عياد : المواطنة في التعليم، الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية، سلسلة اصدارات منتدى حوار الثقافات (٢٦)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص(١١).

[٥٠٤] راجع : أ/ فهمي هويدي : مواطنون لا ذميون، موقع غير السلمين في مجتمع المسلمين، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٠، ص(١٧٠ - ١٧١).

وتتحد الارادة المشتركة لتشكيل الديمقراطية من خلال المواطنة، و ظهور دور الهيئات و المنظمات الأهلية في طلب زيادة المواطنة و هذا يقتضى المشاركة الايجابية من المواطنين جميعاً في صنع الديمقراطية[٥٠٥].

ولقد ربطت بعض التعريفات المعاصرة بين المشاركة و المواطنة، و أحتلت الأخيرة، كما سبق و قدمنا تعنى الاعتراف الشرعي و الدستوري بحق الفرد في المشاركة، و إدارة البلاد، وتقرير شؤونه[٥٠٦]، لذا فإن المشاركة في الحكم تقتضي الصفة الوطنية و الانتماء فيمن يتولى إدارة شؤون الحكم، و بذلك تمثل المشاركة المضمون الحقيقي لمبدأ المواطنة التي تلتزم الدولة بموجبة على احترمه في التنظيمات السياسية و في العمل الاجتماعي الوطني.

و لما كان مفهوم المواطنة من المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي، و تحقق على أرض الواقع عبر المشاركة في الحكم، لذلك ترجع أهمية تلك المشاركة ليست في الاطار السياسي فقط، و إنما في كل نواحي الحياة المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية و غيرهما، و المشاركة المقصودة في هذا الصدد هي المشاركة القائمة على المساواة في اطار سيادة القانون، و من خلال تأسيس المواطنة على المشاركة الواعية و الفاعلة لكل شخص دون استثناء و دون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي و السياسي و الثقافي للدولة[٥٠٧].

كما و يعد مبدأ المساواة أحد المبادئ الدستورية الحديثة و الركيزة الأساسية التي لا وجود للمواطنة بدونها، و قد اكتسبت فكرة المساواة صفة المبدأ القانوني منذ إعلان حقوق الانسان و المواطن الصادر عام ١٧٨٩، و وجدت مكانها وراء وضع كل قانون من قبل المشرع، بحيث يتوجب عليه ان يمنح جميع الأفراد حقوقاً و أن يفرض عليهم التزامات متساوية، لذا أصبحت من أهم الأسس التي تقوم عليها مبدأ المواطنة و عمودها الأساسي الذي يتشكل من حقوقها.

فضلاً عن ذلك ان القاعدة العامة هي المساواة بين المواطنين في التحمل بالتكاليف و الأعباء العامة، و القاعدة المقررة بصدد هذه التكاليف هو أن المواطن متى توافرت فيه شروط الخضوع لتلك التكاليف يلتزم بأدائها بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين، و يقصد بها الواجبات و الالتزامات المفروضة على المواطنين، كالمساواة أمام الضرائب العامة و الرسوم و المساواة أمام اداء الخدمة العسكرية، و التي تعتبر من أقدس الواجبات الوطنية و التي تتقرر في التزامات أو الإعفاء منها بقواعد عامة و مجردة بحيث لا تقوم على أساس شخصي أو طائفي أو عقائدي.

كما و تعد الحرية من دعائم المواطنة التي لا تستقيم بدونها في التصور الفكري، و في التطبيق العلمي و في المقابل هي حق للمواطن قبل الدولة يتم ممارستها في مواجهه السلطة العامة وفقاً للدستور و القانون ، وبإمعان النظر نجد أن الحرية من أصعب المفاهيم

---

[٥٠٥] راجع : د. ليث زيدان ، المواطنة في النظام الديمقراطي، ٢٠٠٧ ، راجع الموقع الالكتروني الآتي: http//:www.m.ahewar.org تاريخ زيارة الموقع الالكتروني ٢٠٢٢/١١/٢١، الساعة 7:15pm.

[٥٠٦] نقلاً عن د. محمد سليمان مصطفى محمود: فكرة المواطنة في ضوء أحكام الشرعية الاسلامية مرجع سابق، ص(٨٩).

[٥٠٧] راجع في هذا المعنى د. و ليم سليمان قلادة، و آخرون : المواطنة تأريخية و دستوريا و فقهيا، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، طبعة عام ١٩٨٨، ص(٥) .

التي تواجه الفكر الانساني، و نظراً للأرتباط الوثيق بين المبادئ القانونية المختلفة مثل الحرية و المساواة و لهذا فقد قال جان جاك روسو في كتابة العقد الاجتماعي إن الحرية لا يمكن أن تبقي بغير المساواة.

فضلاً عن ذلك ظلت قضية المواطنة و الحرية مطروحة سياسياً و فكرياً منذ ان عرفت المدن القديمة مثل أثينا وروما المواطنة لتنظيم العلاقة بين الفرد و الدولة، و لكنها كانت المواطنة بمعناها الحقيقي، ولا سيما في ظل مجتمع سياسي مؤسسي يحترم الحقوق و الواجبات في اطار القانون، و أن الإيمان بالحرية في كل مجال هو حجر الزاوية في نظام الحكم.

المطلب الثالث :الاسس القانونية لتحقيق المواطنة

ذهب البعض الى القول بأن هناك اسسين أساسيين للمواطنة هما:-

اولاً : المشاركة في الحكم، بمعنى مشاركة الشعب في الحكم بصورة من الصور، بوصفه مصدر السلطات، و مخول السيادة للحاكم.

ثانياً: المساواة بين جميع المواطنين اذ يعد المحك الاساسي للمواطنة.

فمبدأ المواطنة يؤكد من الناحية السياسية على حق المشاركة السياسية الفعالة وصولاً الى المساواة السياسية بين جميع المواطنين و اهليتهم الدستورية لتقليد المناصب العامة، و قانونياً يتحقق المبدأ عندما يتم تحديده دستورياً لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق او اللغة او الدين[٥٠٨]، كما و تتدرج ممارسة حقوق المواطنة من مجرد المساواة القانونية الى المساواة الحقيقية عندما يمتلك المواطن مصادر المشاركة السياسية واقعياً، و كذلك عندما يمكن النظام السياسي و الاجتماعي تدريجياً كل مواطن من حرية التعبيير و التنظيم، و يضمن له الحد الادنى من الدخل و الثروة و المكانة الاجتماعية و الثقافية التي تحرر ارادته و تسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة.

اذن المواطنة بوصفها انتماء الى (وطن، الدولة) لا تثمر الا في جذور الديمقراطية، كون الديمقراطية تقوم على اساس الاعتراف بالانسان، بحقوقه و حرياته بغض النظر عن الانتماءات، و على أساس حق المواطن في التعبير و المشاركة في صنع القرار، و هي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة و الصالحة في ظل لانتماء الى الوطن و الدولة ، اذ لا يمكن الفصل بين فكرتي المواطنة و الديمقراطية، ففكرة المواطنة هي من افرارازات الفكر و النظام الديمقراطي، بمعنى انها ولدت من رحم الثقافة الديمقراطية و تعترف بأن المواطن الانسان هو مصدر جميع السلطات السياسية في الدولة، و بدون الديمقراطية لا تنموا فكرة المواطن.

المبحث الثاني : الاطار القانوني للمواطنة و دور الدولة فيها

بعد التغييرات التي شهدها العراق عقب احتلاله برزت في المجتمع العراقي مفاهيم متنوعة و مبهمة بالنسبة لأفراده منها سياسية و اجتماعية و عملية، و هذا يعد من ثمرات

---

[٥٠٨] محمود سالم السامرائي، المواطنة و الديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد٣ ، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩ ، ص(٥).

انفتاح العراق على غيره من الامم و الشعوب بعد انغلافه الفترة الطويلة يعلم بها كل فرد من افراد المعمورة من اقصاها الى ادناها، من ابرز تلك المفاهيم مفهوم المواطنة الذي يبدو في ظاهرة سهلاً و يسراً ، لكنه يحمل في طياته معاني وافرة و دلالات عميقة و ذات مدلولات بالغة الاهمية[٥٠٩].

و عليه لغرض دراسة هذا المبحث سنقوم بتقسيمه الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول الاجراءات القانونية لتعزيز قيم المواطنة ونكرس المطلب الثاني لدور السلطات الثلاث في تعزيز قيم المواطنة و نخصص المطلب الثالث لدور الاجهزة الرقابية التابعة للدولة في تعزيز قيم المواطنة.

المطلب الاول : الاجراءات القانونية لتعزيز قيم المواطنة

يعد النظام السياسي الديمقراطي العمود الفقري في بناء قيم المواطنة، و تفعيل استراتيجياتها و تحقق اهدافها، باعتبار ان المواطنة الكاملة هي الجوهر الحقيقي الضامن للتنوع الثقافي، اذ تستلزم المواطنة توافر الآليات الديمقراطية التي يستطيع الافراد من خلالها التعبير عن مطالبهم و لديهم القدرة على العمل الجماعي التشاركي، و المكافحة من اجل توزيع للسلطة يكون اكثر عدلاً.

كما و تعد الدساتير العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين افراد الشعب و السلطات الحاكمة في الدولة، و من خلاله يتم تنظيم الحكم و تركيبته، و ينظم الشؤون العامة في الدولة[٥١٠] و المجتمع وفق مبدأ السيادة الشعبية حيث تتم صياغة الدستور من قبل جمعية او لجنة مختصة يتم انتخابها و من ثم يعرض على الشعب للاستفتاء عليه ليتم قبوله او رفضه، و على هذا الاساس يجب ان يكون الدستور عاكساً لتطلعات الشعب وطموحاته و ملبياً لمطالبه و احتياجاته، و ان القوانين جميعها تسن بالاعتماد عليه، ان عملية صياغة الدستور و التوافق عليه تعتبر من الامور بالغة الاهمية. كما و اشتمل الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، على العديد من الايجابيات، و بالوقت نفسه اشتمل على سلبيات تقف عائقاً امام الجهود الرامية في تحقق قيم المواطنة.

كما و ان الديمقراطية السياسية لوحدها التي تبرز من خلال عملية الانتخاب لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية، و التي يمكن اكتشافها من خلال حالة العدل و المساواة بين الجميع دون استثناء و التي من خلالها يتمكن المجتمع من التعبير عن رأية بحرية تامة دون قيود الاستبعاد و الاستغلال.

و كذلك قامت سلطة الائتلاف و الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ بعملية التحول الى اليات اقتصاد السوق عبر تبني سياسات و اقتراحات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير اللذان يسهمان بتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار بعد الحرب، فالعراق يعاني من المشكلات الاقتصادية التي بدأت خلال حكم النظام السابق قبل العام ٢٠٠٣.

---

[٥٠٩] شمخي جبر ، دولة المواطنة .. دولة المدنية و القانون، موقع عراقي.. المجلس العراقي للسلم و التضامن ، شبكة المعلومات العالمية : www.marafea.org. تاريخ زيارة الموقع الالكتروني في ٢٠٢٢/١١/٢٧ في الساعة ٨:٣٠ مساءاً.

[510] Regional Studies Journal, Vol.16. No.53, July 2022(215).

من جانب اخر تظهر قضية اخرى ذات اثر واضح على هدم بنية المجتمع وهي الفساد بأنواعه كلها، اذ يعد الفساد من احدى آفات المجتمع المؤدية الى انهيار الانظمة المجتمعية و السياسية و المؤثرة في استقرارها و على آلية القرارات السياسية بسبب الاستخدام غير الكفوء للموارد البشرية واضعاف البنية المعنوية والاخلاقية في المجتمع.

وكانت ابرز التحديات هي اقامة دولة القانون، و ذلك كونه يشمل اعادة اعمار البنية التحية و الفوقية، و تنشئة الاجيال،و تقبل الاخر، و شيوع ثقافة المسامحة، و الثقة، واشاعة القناعة و كل ما سبق لكي يشعر الافراد بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات. و هذه صعوبة بالغة فنحن شعب يعتز بالموروثات الديكتاتورية و يمجدها، كون المجتمع النقص في الخبرة و الوعي و الثقافة، فدولة القانون هي نقيض الدولة التقليدية فهي تعني دولة المؤسسات و دولة المواطنة، عكس الدولة التقليدية القائمة على شخصنة السلطة. و دولة القانون هي دولة ديمقراطية توزع السلطة فيها على المؤسسات وليس الافراد، وكل سلطة تحد من سلطة الاخرى.

فضلاً عن ذلك ان مسألة الهوية تعد من أصعب العمليات و أخطرها على المجتمع بسبب تعدد انتماءات العراقيين وكثافة اهوائهم و تباين هواجسهم و تعددية نزاعاتهم التي لا تعرف اين تذهب خيوطها المتشابكة من فئوية و جهوية و محلية و عشائرية و قبلية و حزبية وغيرها من الولاءات التي تشتت الهوية.

كما و ان بروز و هيمنة الثقافة السياسية التقليدية التي تعد الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع و هي تختص بالقيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع وتتأثر بالثقافة العامة له.

فالدولة اعظم اختراع انسان في التاريخ لانها مكنت المجتمعات من ان تحسن تنظيم نفسها و تحصيل شروط حياتها و تأمين أمنها في الداخل و الخارج. و كما نهض الدين بدور صقل وجدان الافراد و تهذيبه و تزويد التربية بالقيم الانسانية الرفعة، كذلك نهضت الدولة بدور تهذيب سلوك الجماعات و ترشيد وضبط انفلاتاته التي ينجم عنها عدوان على الاخرين. و المجتمع لا يكتسب صفة تنظيمية الا بوجود الدولة و لا تكون هناك منظومة من الحقوق و الواجبات الا باقترانها بوجود دولة، و في ضوء ذلك تكون الدولة هي المؤسسة القادرة على ترسيخ المفاهيم و تطوير العمل بها، من خلال فكرتي الحق و الواجب[٥١١]. اذن ليس جزافاً تحميل الدولة المسؤولية الرئيسية في تنمية روح المواطنة.

يبد اننا نجانب الصواب اذا اعتربنا ما هو موجود في العراق دولة، بل هو كيان سياسي لم ينضج بعد و لم يرتقي الى مستوى الدولة، و هو في ادق التعابير مشروع دولة لم يكتمل بعد ، اذ يجتمع في النظام السياسي العراقي مشاكل التنمية السياسية لانظمة العالم الثالث، التي لخصها لوسيان بأي في ازمات تواجه بناء الدولة الجديدة في تلك الانظمة[٥١٢]، و هي ازمة الهوية و ازمة الشرعية و ازمة التغلغل اي تغلغل الدولة في ارساء المؤسسات الادارية و الخدمية و ازمة التكامل هذه الازمة ترتبط كثيراً بازمة

---

[٥١١] عبد الاله بلقزيز، الدولة و المجتمع . جدليات التوحيد و الانقسام في المجتمع العربي المعاصر، (بيروت ، الشبكة العربية للاحاث و النشر، ٢٠٠٨ ، ص(١٤).

[٥١٢] ينظر د. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية و الدستورية المقارنة، دار العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧ ص(٣٧٤- ٣٧٥).

الشرعية، كيف يمكن خلق شعور بأن الكل ينتسب للكل و ان هناك تعاون و تكاتف و مصلحة مشتركة للكل في المجتمع.

و ازمة المساهمة و ذلك في العمل على اشعار المواطنين بأن لهم دور في النظام السياسي بحيث انهم يشتركون في تقرير امورهم بواسطة آليات المشاركة السياسية، وازمة التوزيع وتعني ان الثروات الوطنية يجب ان تساهم في رفع مستوى المواطنين وتشعرهم بأن الثروة لا تعود لقسم او جزء من المجتمع و انما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول.

المشكلة الاخرى تتعلق في قضية الولاء الذي تقدمه الى الدولة، فيما اننا نعيش في كيان سياسي لم يرتقي بعد الى مستوى الدولة سيكون ولائنا مقدم الى السلطة السياسية، انطلاقاً من التخطبط الاشكالي بين الدولة و السلطة، و من ثم تحمل مفهوم الدولة كيان مؤسساتي ثابت يمثل الكل في نصاب تمثيلي مجرد و محايد، و هي تطابق الامة و تعبر عن كيانها السياسي والاجتماعي. في حين تكون السلطة محط منافسة سياسية بين الجماعات والاحزاب ، تتداولها و تغيير نخبها و سياستها. بينما تستمر الدولة للجميع ويستمر الجميع لها، هذه هي حقيقة الدولة الحديثة[٥١٣].

المطلب الثاني : دور السلطات الثلاث في تعزيز قيم المواطنة

إنها دولة المؤسسات، و ليست مؤسسات فقط ، انها قبل ذلك نمط من التفكيير والذهنية المؤسساتية التي تضع حدا فاصلاً بين ما هو مؤسساتي و ما هو شخصي، و هي أيضاً تجل للمجتمعات التي استوعبت الحداثة و تجاوزت هيمنة الأطر ما قبل الحديثة مثل العائلة و العشيرة و الطائفة و العرق.و المجتمعات المتقدمة هي مجتمعات تحكمها المؤسسات، ليست هناك عشوائيات متحكمة، فكل شيء منشد الى اطر تنظيمية تقوم في الأساس على المصلحة و العقلانية و الكفاءة و القدرة على المنافسة، هنالك تنافس في كل الحقول و المجالات، و الأقدر على النجاح هو الذي يمكنه أن يتجاوز انغلاقات التفكير التقليدي و يتصالح مع التطور و الذهنية الخلاقة التي أنتجت للبشرية كل ما أنتجته من تطور كان عصياً على التصور[٥١٤].

كما نجد ان بلد حكم لاكثر من ثلاث عقود من قبل سلطات طائفية، ومناطقية، وعشائرية، وعائلية، و اخيراً فردية. و هو لا يمتلك وحدة مجتمعية، فمفهوم الدولة الذي يكون الاطار العام الذي يشتغل فيه مفهوم المواطنة، يقوم على اساس فكرتي الحق والواجب. في حين في دولتنا لم تلمس اي شيء من فكرة الحق، بل كل ما وجدناه منذ ان فتحنا اعيينا في اوطاننا على فكرة الواجب و حتى المؤسسات التي يقترض انها تحقق فكرة الحق هدفها الاساس ترسيخ مفاهيم الواجب تجاه الوطن.

و حقيقة الامر هو الواجب تجاه شخصية الحاكم مؤسساته، بالاضافة الى ذلك لا يكون هناك للفرد اي دور، و هو الركيزة الرئيسية في الدولة الحديثة، لانه لا يعامل على اساس فرديته بل يعامل ضمن مفهوم الجماعة. فالفرد لا يكتسب اهميته الا بانتمائه الى

---

[٥١٣] ينظر جورج بوردو الدولة ،ترجمة د. سليم حداد ، ط٣، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص(٢٥).

[٥١٤] ينظر فنسنت، نظريات الدولة ، ترجمة د. مالك أبو شهيوه و د. محمود خلف ، دار الجليل – دار الرواد، بيروت ، ١٩٩٧، ص(٤٩) .

جماعة. و تلك هي مشكلة العقل العربي الذي ينعكس في خطابنا السياسي المليء بالتناقضات، حيث في الوقت الذي تتحدث فيه باسم الجماعة فهو في حقيقة الامر اجراء فردي مصلحي في اضيق حدوده.

لأن مصلحتها بالاساس تتكون من تحقيق مصالح الافراد، من هنا تنطلق اهم سمات الدولة الحديثة اذ انها لا تتعرف في تشريعاتها الا بالافراد بوصفهم متساوين امام القانون، اي لا تعترف بانتماءاتهم الى جماعات اثنية او طائفية او ما شاكل من انتماءات اخرى تنال من معنى المواطنة و من معنى الولاء للدولة[٥١٥].

اذن المواطنة تفترض مادتها : المواطنين ، و هولاء ليسوا شيئاً اخر غير افراد احرار متساوين امام القانون في حقوقهم السياسية لانهم متكافئون في اداء ما عليهم من واجبات للدولة (دفع الضرائب، اداء الخدمة العسكرية، التضحية عند الضرورة ..) ذلك ما يقضي به التعاقد بينهم و بين الدولة – و الدستور صيغة من صيغة على التوزيع المتوازن بين الحقوق و الواجبات.

يبدوا ان اشكالية العلاقة بين الدولة المواطنة تبرز من خلال الاقتصاد السياسي لاي دولة حيث لا نذيع سراً بالقول ان الدولة التي تعتمد في مواردها على النفط تكون دولة منتجة لحكومات استبدادية، لكونها لا تعتمد على الشعب على الشعب في توفير اهم مواردها (الضرائب) و ذلك لانها تمول نفسها من عائدات النفط. وعدم حاجتها الى ضرائب المواطنين تعني عدم حاجتها الى دعم لقرارتها. ان لعنة الموارد تقوض الحكم الحميد، كما تقوض الديمقراطية. فالنفط يطلق تدفقات كبرى من العملة الصعبة، و تصبح هذه التدفقات هي الاساس لبناء شبكات المحاسيب و الاتباع التي تسائد الديكتاتورية والحكم الفردي.

و هناك خاصية ثانية و هي ان الاقتصاديات النفطية، او تلك المعتمدة على المعادن، تنزع الى انفاق نسبة كبرى من الناتج المحلي على المشتريات العسكرية. و اخيراً فان هذه الاقتصاديات النفطية و المعدنية اكثراً تعرضاً للنزاع و الحرب الاهلية[٥١٦].

كما و ان الثروة النفطية تدفع الى تحرير الدولة و النظام السياسي من المجتمع وآليات المراقبة و المحاسبة، و تسمح هذه الثروة بتمويل آلة قمع كبيرة على شكل جيوش جرارة واجهزة امنية متشعبة هدفها دعم و ادامة النظام السياسي على حساب جميع الاهداف الاخرى. و في حال غياب آليات الاشراف تتاح امكانية افلات الدولة من رقابة المجتمع على تصرفها بالثروة و سوء استخدمها لتلك الثروة من اجل تلبية حاجات قد لا تتعدى ادامة و دعم النظام الحاكم[٥١٧].

و مما تجد اشارة اليه، ان مفهوم المواطنة لا يمكنه ان ينمو الا في ظل العلاقات الاجتماعية و السياسية المدنية و تلك العلاقات هي ابعد الاوصاف عن واقع مجتمعنا العراقي، فالروابط المجتمعية هي روابط غير مدنية بل هي روابط ما قبل المدنية او قبل الاجتماع السياسي. وتلك الروابط لا يمكنها ان تخلق دولة مواطنة. لهذا فإن انهيار النظام

---

[٥١٥] ينظر : جابر حبيب جابر، شخصنة المؤسسات، عامل آخر للفشل، جريدة الشرق الاوسط، العراق ،العدد١٠٥١٩، ٢٠٠٧.

[٥١٦] ينظر : عبد الاله بالفزيز ، مصدر سابق ، ص(٢٠ -٢١).

[٥١٧] ينظر: توماس أ. بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية، صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، بغداد، ٢٠٠٨، ص(٦-٧).

في نيسان ٢٠٠٣ كان ايذاناً برجوع الفرد الى روابطه الاولية من قبلية الى طائفية، اذ يجد فيها من ناحية الامان النفسي و تشكل له اطراً بديلة عن اطر الدولة من ناحية اخرى، و لكون مجتمعات المدن لم تغادر بعد روابطها الاولية فان غياب السلطة او انهيارها المؤقت كان الفرصة للعودة الى تلك الروابط لكي تكون حاضرة بقوة.

و نلخص مما تقدم الى ان العوامل التاريخية و النمط السياسي و نمط توظيف النظام الاقتصادي، كل تلك المدخلات لها تأثيرها على نوع الصلة بين الانسان و الوطن و ان سوء التوزيع و الفساد الاداري وتكاثر فئات النهب للثروة الوطنية و انعدام التكافل الاجتماعي، واستخدام السلطة لحقوقها في الطاعة لها بتعسف و قمع. فان هذه المعطيات قادرة على ان تؤثر بقوة على الصلة الروحية بين الانسان بو الوطن (اساس المواطنة) و تحمله على ان يفضل خيارات سلبية مثل : الهجرة الى خارج البلاد و العيش هناك و تفضيل اللجوء في بلدان اخرى على مواطنة منقوصة او شكلية في وطنه، عدم الحرص على الثروات الوطنية و عدم الاهتمام بما يتطور البلد وثرواته، انتشار قيم الفساد الاداري و المالي و السياسي و التحايل على القانون، ترسيخ الفاصلة بين الشعب و السلطة، قبول مهام العمالة و التجس لخدمة الاجنبي، و اخيراً التحول بالقيم من النقد الى التشهير و الاتهام والاسقاط وفقدان السمة المعيارية.

و يرى موريس دوفرجيه، ليست كل امم العالم الحالي ديمقراطية، على العكس، غالبيتها هي احادية، وعلى درجة من القمعية لكنها جميعاً تدعي الانتماء الى القيم الديمقراطي جميعها، مع ان عدداً كبيراً منها ليست سوى دساتير برامج، جميعها تقريباً، تلجأ الى الانتخاب العام، مع ان الانتخاب ليس حراً في عدد كبير منها و يقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين.

جميعها، تقريباً، لديها برلمان، مع أن دور هذا الاخير يبقى ضعيفاً، ان لم يكن غير موجود، في الاعم الاغلب لدى جميعها، تقريباً، منظومة قضائية مستقلة شكلياً، مع ان القضاة ليسوا غالباً سوى مجرد موظفين لدى السلطة(٥١٨).

اذا افترضنا هذا الوصف لامم اختار تطبيق النظام الديمقراطي، او على ابسط الفروض طبقته نتيجة للتأثر و المحاكاة بشيوعه و نجاعته كنظام سياسي للحكم. فكيف يكون مع التحول نحو الاخذ بالحكم الديمقراطي نتيجة فرض من اكبر قوة عسكرية في العالم، حيث لم تأت عملية دمقرطة، العراق نتيجة لنضال سياسي لقوى سياسية واجتماعية داخلية. بل اتت بالآلة الحربية الامريكية ضمن مشروع امريكي لدمقرطة الشرق الاوسط[٥١٩].

و من بين ما يقارب المائة بلد يعتقد انها متجهة صوب الديمقراطية، نجد ان اقل من خمسها يسلك الاتجاه الصحيح، و يلاحظ احد الباحثين الغربيين أن من بين التغيرات الاجبارية التي اخذتها القوات البرية الامريكية على عاتقها و فرضتها على ثمانية عشر نظاماً، لم يكن هناك، قطعاً ، غير ثلاثة انظمة فقط تستحق صفة الديمقراطية هي اليابان والمانيا و ايطاليا ، بينما اخرى امام تنكص الى درك الحكم التسلطي السابق او تعلق في

---

(٥١٨) ينظر عبد الامير كاضم زاهد، مقاربات في اعادة تشكيل الوية الوطنة، حولية المتندى، العدد١، السنة ٢٠٠٨، ص(٩٥).

(٥١٩) ينظر موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية الكبرى ترجمة جورج سعد، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ١٩٩٢، ص(٢٥).

منطقة ضبابية يحتفى فيها، ظاهرياً، في مختلف القطاعات بانه دليل الديمقراطية (التباري المكشوف في الانتخابات التنافسية الحرة على الحق في الفوز بالسيطرة على الحكومة)[٥٢٠].

كما ان واقع التحول الديمقراطي في العراق هو لا يزال ضمن المنطقة الضبابية فعملية التحول الديمقاطي عملية معقدة تحتاج الى تكامل سلسلة من الحلقات حتى تنتج دولة ديمقراطية، و يعد من باب السذاجة، التصور بأن تحررنا من الدكتاتورية بأي وسيلة كانت و استبدالها بتطبيق الديمقراطية نكون قد اكتسبنا جميع حسنات النظام الديمقراطي. بل على العكس تماماً، حيث تكون اصعب محطات هذا التحول هي عملية الصراع الجلي تارة اخرى مع بنية الوعي و السلوك السياسي الذي تتحكم فيه مفاهيمنا عن الحكم و الادارة كالاستبداد، و التغلب، و الغنيمة، و الرعية التي نحاول ان نستبدلها بمفهوم المواطنة ، وعليه و يمكن وصف الديمقراطية في العراق بانها ديمقراطية من دون جذور ، البحث عن هذه الجذور صعباً ان لم يكن مستحيلاً في بيئة ثقافية سياسية سمتها الابرز هي المرحلة الانتقالية من ثقافة الخضوع والخنوع الى ثقافة المساهمة و المشاركة.

ثم انهما اكثرية و أقلية عموديتان تخترقان جسم المجتمع و لا ينحصر تنافسهما بقاعة المجلس النيابي. و علاوة على هذا كله فإن المنافسة الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، و الخصم المطلوب التغلب عليه متقلب و قابل باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية تقوم على مفهوم العدو، و العدو ثابت ولا تتغير هويته، و لا سبيل الى التغلب عليه الا بقمعه أو حتى باستئصاله[٥٢١].

و ابرز تجليات هذه المشكلة تكمن في ادعاء معظم السياسين العراقيين انهم يؤمنون بالوحدة الوطنية و يعادون الطائفية و يريدون شراكة حقيقية و يفضلون ان يعرفوا انفسهم بأنهم عراقيون قبل ان يكونوا من هذه الطائفة او تلك. و لكن معظم هؤلاء السياسيين يتراجعون عن هذه (النزعة الوطنية) مع ابسط اختبار للمصداقية يواجهونه، و في الحقيقة انهم يتصرفون تجاه بعضهم كخصوم ازليين الى حد الذي يميل كل منهم الى معارضة الاخر حتى عندما لا يوجد سبب حقيقي لهذه المعارضة(٥٢٢).

المطلب الثالث : دور الاجهزة الرقابية التابعة للدولة في تعزيز قيم المواطنة

الحديث عن الآليات و دور الاجهزة الرقابية التي قد تسهم في بناء دولة المواطنة، حديثاً واسع جداً لايمكن حصره بمجموعة من النقاط، بيد الامر يستحق الاشارة الى عدد من الاجراءات التنفيذية و اخرى تشريعية يمكننا ان ندعي انها قادرة على تنمية مفهوم المواطنة، فالعراق يشهد الآن ثورة بالتشريعات القانونية و الاجراءات السياسية يجب ان يكون محورها الاساس هو المواطن و تبدأ من الاهتمام بمضمون الحقوق و الواجبات. بل

---

[٥٢٠] ينظر جورج دبليو . اعلن الرئيس الامريكي بوش في خطابة في الذكرى العشرين للهبة الوطنية للديمقراطية في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣، ان (العالم لم يشهد سوى اربعين ديمقراطية تقريباً في بداية سبعينات القرن العشرين. و لكن مع انصرام القرن باتت هناك ١٢٠ ديمقراطية تقريباً، و بمقدوري ان اطمئنكم بوجود المزيد منها على الطريق).

[٥٢١] ينظر : جون ووتربوري، امكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الاوسط، بيروت ، مركز دراسات الوحد العربية، ط٢، ٢٠٠٠ ، ص(٩٣-٩٤).

[٥٢٢] ينظر: سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، ع١٣٠ ، ١٩٩٠، ص(١٥) .

يجب ان تقدم فكرة الحقوق على الواجبات لانتشال الفرد العراقي من حالة الاغتراب و التي كان يعيشها في ظل الانظمة التسلطية و القمعية البائدة، و اشعاره ان مشروع بناء الدولة الجديدة يبدأ من المواطن و ينتهي به.

ان المواطنة ترتبط و تتمثل في علاقة الحاكم بالسكان من حيث تبادل الحقوق و الواجبات بناء على الرابطة الوطنية (الحقوق و الواجبات)، او هي مفهوم حديث. شكلت على اساسه الدولة الحديثة، يفترض هذا المفهوم ان المجتمع مكون من افراد مستقلين و احرار، و الدولة هي التعبير عن الارادة العامة لهؤلاء المواطنين الأحرار و المستقلين غير الخاضعين لولاءات اخرى بصفتهم افراداً، و كذلك يرى البعض انها مشتقة من منشأ سابق عليها موجود مثل الوطن ، الارض المشرع القانوني او الدستوري نظم العلاقة ما بين الارض و الانسان و أعطاها عنوان المواطنة.

كما و ان ليست المواطنة مجرد حقوق و واجبات مدونة، و مؤسسات و بنيات مادية فحسب و انما تفاعل مستمر بين مكوناتها بما فيها العنصر البشري الذي يعد الحجر الاساس فيها، كونه هو المنطلق و المستهدف و الوسيلة، فالعنصر البشري اليه نعود المواطنة من حيث هو موضوع الحقوق و موضوع لواجبات و موضوع تحريك المؤسسات و النظم لاستيفاء تلك الحقوق وأداء تلك الواجبات، و تدبيرها وتحصيلها.

و لقد ادركت العديد من الحكومات أنه لم يعد بامكانها اليوم التملص عن حالات المساءلة بموجب القانون الدولي بالغاء او سحب او حجب حقوق المواطنة عن الأفراد و الجماعات الذين يمكنهم اثبات وجود علاقة حقيقية و فعالة بينهم وبين بلدهم[٥٢٣]، سواء عن طريق رابطة الدم البنوة للآباء أو طريق الأرض اي الولادة في الاقليم او الحصول على جنسية و مواطنة، او اكتساب الجنسية نظراً للاقامة الطويلة و المستمرة و التقدم بطلب الى السلطات المسؤولة عن ذلك.

و ان ضامن لحقوق الافراد و حرياتهم هو الدستور و ما يتضمنه من نصوص تؤكد على هذه الحقوق من خلال اتباع مجموعة من المبادئ الدستورية التي على الدولة القانونية الالتزام بها، والا لا فائدة من وجود نصوص دستورية غير محترمة من قبل سلطات الدولة، و بالتالي من اجل ضمان احترام الدستور لا بد من توافر مجموعة من الضمانات المتمثلة بموجموعة من الضوابط القانونية الحامية للنصوص الدستورية من الانتهاك، ويقصد بالضمانات الوسائل و الأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها ضمانة الحقوق والحريات من ان يعتدى عليها.

وهناك مجموعة من الضمانات او المبادئ الدستورية المتعارف عليها في جميع الدول ذات الانظمة الديقراطية

يعتبر مبدأ القانون احد المبادئ الاساسية و الهامة لقيام اية دولة او اي مجتمع منظم. وتعبير سيادة القانون، جاء ليعبر عن اصطلاح و معنى اوسع وهو على القانون و الحكم و ليس سيادة شخص او اشخاص، اذ ان علو القانون و سيادته يعني ايضاً وجود قواعد و اسس ملزمة للجميع و بشكل متساوي. لا بد لأي بحث في موضوع سيادة القانون، لكي يكون علمياً و دقيقاً الى حد كبير ان يأخذ بعين الاعتبار ان لهذا الاصطلاح معنيين.

---

[٥٢٣] ينظر : د. صلاح عدلي، المواطنة الضرورة و الاشكالية، دار المنظومة العربية، ٢٠٠٨، ص(٣٤).

كما و يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد المبادىء الاساسية التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية كضمانة لمبدأ المواطنة، و هو مبدأ رئيسي للديمقراطية في جوهرها، تماما على نحو يماثل في ذات الأهمية مبدأ سيادة الأمة و الشعب.

ويرجع الى المفكر الفرنسي الشهير "مونيسكيو" حيث فضل حسن صياغة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية ، التنفيذية و القضائية، في كتابه " روح القوانين" الذي القه عام ١٧٤٨، و الذي كان تأثيره على النظام الديمقراطي في فرنسا كبيراً جداً مثلماً تأثرت أيضاً بالمفكر " جون جاك روسو" في كتابه العقد الاجتماعي[٥٢٤].

ولأهمية مبدأ الفصل بين السلطات نقول ان النظم الملكية التي كانت سائدة في أوروبا حتى القرن الثامن عشر، الذي عاش فيه مونتيسكيو، هذه النظم الملكية كانت تأسس على فكرة الملكية المطلقة و ذلك بتركيز سلطات الدول التنفيذية و التشريعية و القضائية في يد شخص واحد و هو الملك، فكانت السيادة حكراً على الملك وحده، هذا و إن كانت توجد مجالس و موظفون يعاونون الملك في إدارة شؤون الدولة و السلطة، إلا ان دورهم كان هامشياً لأن القرارات الكبرى كانت تتخذ بإرادة الملك وحده، و نتج عن ذلك شيوع الاستبداد و الظلم و العدوان على حقوق و حريات الأفراد، و غياب دولة القانون و مبدأ المشروعية.

فضلاً عن ذلك ان مبدأ استقلال القضاء نتيجة حتمية لتبني مبدأ الفصل بين السلطات بوصفه ضمانة أكيدة للحقوق و الحريات و سيادة القانون و تحقيق العدالة أمراً نظرياً ما لم يحصن بمجموعة من الضمانات التي من شأنها تطبيق المبدأ على أرض الواقع و تعمل على ديمومته و استقراره في التطبيق العملي، فالخشية تبقى قائمة من تدخل السلطة التشريعية تارةً أو من خلال تدخل السلطة التنفيذية تارةً اخرى بأعمال القضاء و شؤونه و اختصاصه او بإستقلال القاضي و التأثير في قراراته لحسم الدعاوى بأتجاه معين خارج الاتجاه الذي تتحقق فيه العدالة و يفض المنازعات أو يتمتع المتخاصمين بعدالة القضاء.

كما و تعد الرقابة الدستورية واحدة من اهمم الضمانات التي تكون بيد السلطة القضائية التي تواجه بها باقي السلطات خصوصاً السلطة التشريعية، فكما ان للسلطة التشريعية حق التدخل الايجابي بشؤون تنظيم القضاء من خلال اصدار القوانين فإن الخشية قائمة بأن يكون مثل هذا التدخل انتقاصاً او اعتداء على استقلال القضاء، لذا فإن الدساتير مادامت تخالف مبدأ استقلال القضاء و سواه من المبادئ الدستورية الأخرى[٥٢٥].

و حسناً فعل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ حين أناط بالمحكمة الاتحادية العليا صلاحية الرقابة على دستورية القوانين و الأنظمة النافذة و ذلك في المادة (٩٣ الفقرة اولاً) [٥٢٦].

كما و يكون تنظيم الشؤون الادارية للقضاء بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية واحدة من الضمانات المهمة التي تسهم في ترسيخ مبدأ استقلال القضاء و ديمومته و استقراره في التطبيق، فمسائل تعيين القضاة و عزلهم و نقلهم و ترقيتهم و أحالتهم على التقاعد و

---

[٥٢٤] ينظر : د. يونس يحيى الصائغ و د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، الحريات العامة و ضمانات حمايتها، دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، منشأة المعارف، ٢٠١٥، ص(١٧٨) .

[٥٢٥] ينظر: د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري و تطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص(١٦٦).

[٥٢٦] ينظر : المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

مساءلتهم تأديبياً أو جنائياً أو مدنياً كل هذه المسائل يجب أن تنظمها السلطة القضائية نفسها و بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية، و بهذا الصدد ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد أسس مجلس القضاء الأعلى و أناط به مهمة ادارة شؤون الهيآت القضائية و الاشراف على القضاء الاتحادي، و ذلك في المواد (٩٠-٩١) من الدستور، أي انه فك كل ارتباط بين السلطة القضائية و وزارة العدل التي تعد احدى وزارات السلطة التنفيذية[٥٢٧].

كما و ان تأسيس ميزانية مستقلة للقضاء تشكل احدى الضمانات المهمة في تأكيد مبدأ استقلال القضاء، فكلما كان هناك استقلال مالي و ميزانية خاصة بالقضاء كلما قلت الضغوط و التأثيرات في عمل السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية، و بهذا الصدد نجد دستور جمهورية العراق جعل للقضاء موازنة سنوية مستقلة يقوم باقتراحها مجلس القضاء الأعلى و يعرضها على مجلس النواب ذلك في مادة (٩١ الفقرة ٣) [٥٢٨].

و مفاد هذه الضمانة أن يستقل القضاء باختصاصات معينة و حصرية لا يمكن للسلطتين التشريعية و التنفيذية ان تتدخل بتلك الاختصاصات سواء بمباشرتها أو التعقيب على عمل السلطة القضائية بإصدار القوانين أو القرارات التي من شأنها ايقاف تنفيذ احكام المحاكم أو التحقيق في تلك الأحكام، و ضمن هذا المفهوم فإن الاستقلال الوظيفي يوجب وحدة النظام القضائي موحداً ماسكاً بزمام السلطة القضائية بمفرده و ذلك كونها تتمتع بالولاية العامة على الأشخاص و الأموال جميعاً و لها حق الفصل في المنازعات كافة.

و من المعلوم أن قضية حقوق الانسان و حرياته الأساسية اصبحت في العصر الذي نعيش من القضايا التي تشغل العالم بأسرة، و ذلك نظراً للمركز القانوني الذي أصبح الفرد يتمتع به، وفق منطومة القانون الدولة حيث أصبح الفرد احد أشخاص القانون الدولي.

---

[٥٢٧] ينظر: المواد (٩٠ - ٩١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

[٥٢٨] ينظر المادة (٩١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

الخاتمة

وفي خاتمة بحثنا الموسوم ب (الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة) توصلنا الى عدة الاستنتاجات و التوصيات و من اهمها هي كالآتي:

اولاً: الاستنتاجات :

١. أن مفهوم المواطنة يختلف باختلاف رؤية الباحثين اليها على غرار رؤية الفقه الغربي، اذا كانت رؤية سياسية قانونية، فخينئذ يكون مفهوم المواطنة مفهوماً قانونياً يتمثل في اكتساب الجنسية، و مفهوم سياسي يقتضي المشاركة السياية للجميع، أما إذا كانت الرؤية اجتماعية فيبرز الباحث اليها حينئذ الانتماء و الولاء للوطن و قبول الآخر الديني أو المذهبي أو الايدولوجي أو العقائدي كل ذلك في إطار قيم وثقافة المجتمع، و يقرر في ذلك الوقت أن المواطنة هي علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي و مجتمع سياسي دولة و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول المواطن الولاء للدولة، و يتولى الطرف الثاني الحماية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للأفراد، عن طريق القانون و الدستور الذي يساوي بين جميع المواطنين .

٢. يمثل مبدأ المواطنة حجز الأساس في بناء الدولة المدنية الحديثة، و من أهم أسس المواطنة الحق في المشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ممارسة الحياة السياسية، و من المؤكد أن المشاركة تعتبر أحد أعمدة المواطنة الرئيسية التي لا تستقيم بدونها، و من أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية كقيمة عليا، حيث أن المبدأ الديمقراطي يتفق مع مشاركة المواطن في تشكيل و تكوين المجتمع، و ذلك من خلال الاقتراع الحر لاختيار نواب الشعب في السلطة التشريعية، وتتحد الارادة المشتركة لتشكيل الديمقراطية من خلال المواطنة، و ظهور دور الهيئات و المنظمات في طلب زيادة المواطنة و هذا يقتضى المشاركة الايجابية من المواطنين جميعاً في صنع الديمقراطية .

٣- يعد مبدأ المساواة أحد المبادئ الدستورية الحديثة و الركيزة الأساسية التي لا وجود للمواطنة بدونها، و قد اكتسبت فكرة المساواة صفة المبدأ القانوني منذ إعلان حقوق الانسان و المواطن الصادر عام ١٧٨٩، و وجدت مكانها وراء وضع كل قانون من قبل المشرع، بحيث يتوجب عليه ان يمنح جميع الأفراد حقوقاً و أن يفرض عليهم التزامات متساوية، لذا أصبحت من أهم الأسس التي تقوم عليها مبدأ المواطنة و عمودها الأساسي الذي يتشكل من حقوقها، كما و ان القاعدة العامة هي المساواة بين المواطنين في التحمل بالتكاليف و الأعباء العامة، و القاعدة المقررة بصدد هذه التكاليف هو أن المواطن متى توافرت فيه شروط الخضوع لتلك التكاليف يلتزم بأدائها بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين، و يقصد بها الواجبات و الالتزامات المفروضة على المواطنين، كالمساواة أمام الضرائب العامة و الرسوم و المساواة أمام اداء الخدمة العسكرية، و التي تعتبر من أقدس الواجبات الوطنية و التي تتقرر في التزامات أو الإعفاء منها بقواعد عامة ومجردة بحيث لا تقوم على أساس شخصي أو طائفي أو عقائدي.

٤- توصلنا الى انه تعد الدساتير العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين افراد الشعب والسلطات الحاكمة في الدولة، و من خلاله يتم تنظيم الحكم و تركيبته، و ينظم

الشؤون العامة في الدولة و المجتمع وفق مبدأ السيادة الشعبية حيث تتم صياغة الدستور من قبل جمعية او لجنة مختصة يتم انتخابها و من ثم يعرض على الشعب للاستفتاء عليه ليتم قبوله او رفضه، و على هذا الاساس يجب ان يكون الدستور عاكساً لتطلعات الشعب وطموحاته و ملبيا لمطالبه و احتياجاته، و ان القوانين جميعها تسن بالاعتماد عليه، كما و ان عملية صياغة الدستور و التوافق عليه تعتبر من الامور بالغة الاهمية. اذ اشتمل الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥، على العديد من الايجابيات، و بالوقت نفسه اشتمل على سلبيات تقف عائقاً امام الجهود الرامية الى تحقق قيم المواطنة.

٥- من جانب اخر تظهر قضية اخرى ذات اثر واضح على هدم بنية المجتمع وهي الفساد بأنواعه كلها، اذ يعد الفساد من احدى آفات المجتمع المؤدية الى انهيار الانظمة المجتمعية و السياسية و المؤثرة في استقرارها و على آلية القرارات السياسية بسبب الاستخدام غير الكفوء للموارد البشرية واضعاف القيم المعنوية والاخلاقية في المجتمع.

٦- ان من ابرز التحديات هي اقامة دولة القانون، و ذلك كونه يشمل اعادة اعمار البنية التحية و الفوقية، و تنشئة الاجيال،و تقبل الاخر، و شيوع ثقافة المسامحة، و الثقة، واشاعة القناعة و كل ما سبق ليشعر الافراد بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات. و هذه صعوبة بالغة فنحن شعب يعتز بالموروثات الديكتاتورية و يمجدها، كون المجتمع لدية النقص في الخبرة و الوعي و الثقافة، فدولة القانون هي نقيض الدولة التقليدية فهي تعني دولة المؤسسات و دولة المواطنة، عكس الدولة التقليدية القائمة على شخصنة السلطة.و بذلك تكون دولة القانون هي دولة ديمقراطية توزع السلطة فيها على المؤسسات وليس الافراد، وكل سلطة تحد من سلطة الاخرى.

٧- توصلنا الى ان مسألة الهوية تعد من أصعب العمليات و أخطرها على المجتمع بسبب تعدد انتماءات العراقيين وكثافة اهوائهم و تباين هواجسهم و تعددية نزاعاتهم التي لا تعرف اين تذهب خيوطها المتشابكة من فئوية و جهوية و محلية و عشائرية و قبلية و حزبية وغيرها من الولاءات التي تشتت الهوية.

٨- توصلنا الى ان واقع التحول الديمقراطي في العراق هو لا يزال ضمن المنطقة الضبابية فعملية التحول الديمقاطي عملية معقدة تحتاج الى تكامل سلسلة من الحلقات حتى تنتج دولة ديمقراطية، و يعد من باب السذاجة، التصور بأن تحررنا من الدكتاتورية بأي وسيلة كانت و استبدالها بتطبيق الديمقراطية نكون قد اكتسبنا جميع حسنات النظام الديمقراطي. بل على العكس تماماً، حيث تكون اصعب محطات هذا التحول هي عملية الصراع الجلي تارةً اخرى مع بنية الوعي و السلوك السياسي الذي تتحكم فيه مفاهيمنا عن الحكم و الادارة كالاستبداد، و التغلب، و الغنيمة، و الرعية التي نحاول ان نستبدلها بمفهوم المواطنة ، وعليه و يمكن وصف الديمقراطية في العراق بانها ديمقراطية من دون جذور ، و البحث عن هذه الجذور تعد امراً صعباً ان لم يكن مستحيلاً في بيئة ثقافية سياسية سمتها الابرز هي المرحلة الانتقالية من ثقافة الخضوع والخنوع الى ثقافة المساهمة و المشاركة.

٩- استنتجنا في ان ضامن لحقوق الافراد و حرياتهم هو الدستور و ما يتضمنه من نصوص تؤكد على هذه الحقوق من خلال اتباع مجموعة من المبادئ الدستورية التي على الدولة القانونية الالتزام بها، والا لا فائدة من وجود نصوص دستورية غير محترمة من قبل سلطات الدولة، و بالتالي من اجل ضمان احترام الدستور لا بد من توافر مجموعة من الضمانات المتمثلة بمجموعة من الضوابط القانونية الحامية للنصوص الدستورية من الانتهاك، و يقصد بالضمانات الوسائل و الأساليب المتنوعة التي يمكن بواستطها ضمانة الحقوق و الحريات من ان يعتدى عليها.

١٠- يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد المبادىء الاساسية التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية كضمانة لمبدأ المواطنة، و هو مبدأ رئيسي للديمقراطية في جوهرها، تماما على نحو يماثل في ذات الأهمية مبدأ سيادة الأمة و الشعب.

١١- استنتجنا ان مبدأ استقلال القضاء نتيجة حتمية لتبني مبدأ الفصل بين السلطات بوصفه ضمانة أكيدة للحقوق و الحريات و سيادة القانون و تحقيق العدالة أمراً نظرياً ما لم يحصن بمجموعة من الضمانات التي من شأنها تطبيق المبدأ على أرض الواقع و تعمل على ديمومته و استقراره في التطبيق العملي، فالخشية تبقى قائمة من تدخل السلطة التشريعية تارةً أو من خلال تدخل السلطة التنفيذية تارةً اخرى بأعمال القضاء و شؤونه و اختصاصه او بإستقلال القاضي و التأثير في قراراته لحسم الدعاوى بأتجاه معين خارج الاتجاه الذي تتحق فيه العدالة و يفض المنازعات و لكي يتمتع المتخاصمين بعدالة القضاء.

ثانياً : المقترحات و التوصيات :

١. نقترح على السلطة التشريعية في كل من العراق و اقليم كوردستان- العراق العمل على الاسراع في اصدار القوانين التي تعّد الاساس القانوني لتعزيز قيم المواطنة كقانون حماية التنوع و قانون حماية حقوق الاقليات فضلاً عن وجود البنود الدستورية التي تعّد اساساً لتحقيق مبدأ المواطنة.

٢. نوصي بالعمل على تحديد الخطط الاستراتيجية تعتمدها المؤسسات الحكومية في كل من الحكومة الاتحاية و حكومة اقليم كوردستان العراق لمتابعة ضمان حقوق المواطنين لكي يتم تعزيز قيم المواطنة و ضمان حقوق الاقليات .

٣. العمل على تطوير المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق و اقليم كوردستان العراق لبرامج عملها و ان تؤدي دور الرقيب لتحقيق و تعزيز قيم المواطنة و نشر الثقافة المواطنة باعتبارها الاساس لضمان و حماية حقوق الانسان.

٤. العمل الدؤوب بازدياد الوعي لدى موظفي الدولة بمختلف مؤسساتهم لاهمية مراعاة مبادىء المواطنة في العمل لكي لا يتم حدوث التجاوزات على حقوق الافراد بمختلف انتمائاتهم و العمل بكل التجرد و الحيادية .

٥. التعددية السياسية و المشاركة السياسية و وجود فرص للتنمية و كذلك اطاء و منح الدور الاكبر للمنظمات المجتمع المدني و التوصل مع مراكز القرار لمراقبة و تقويم مسار المؤسسات التنفيذية و مراعاة مبدأ المواطنة و زيادة ترسيخها و تعزيزها.

٦. التزام الدولة باحترام و توفير الضمانات الدستورية و القانونية التي تمنع الاعتداء على الحقوق و الحريات العامة ، و احترام التداول السلمي للسلطة من قبل مؤسسات الدولة في العراق و اقليم كوردستان العراق.
٧. العمل على تفعيل الاجهزة الرقابية في الدولة و تطبيق التشريعات بحذافيرها و محاسبة الفاسدين و احالتهم الى المحاكم من قبل هيئة النزاهة ، فقيام بجميع هذه الامور سيتم تعزيز مبدأ و روح المواطنة لدى جميع الافراد.
٨. ضرورة تحقيق مبدأ استقلال القضاء و العمل بحيادية الكاملة و عدم التدخل في عمل القضاء بجميع انواع و درجات المحاكم من المحكمة الاتحادية العليا و محكمة التمييز و محاكم الاستئناف و المحاكم الادارية و المدنية و الجنائية ، و سيادة حكم القانون و تحقيق مبدأ المشروعية تحقيق كل ذلك سيعزز قيم المواطنة لدى الافراد في الدولة.
٩. ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية الداخلية في العراق و اقليم كوردستان العراق مع المعايير الدستورية و احترام سيادة حكم القانون و معالجة القصور التشريعي في الكثير من القوانين و تطبيقها و تفعيلها .
١٠. التوسع في اقامة الندوات و المؤتمرات العلمية التي تكون محورها الاساسي المواطنة و ضرورة تفعيلها في المجتمع ، و تعزيز ثقافة المشاركة و الحوار و التسامح و التعايش مع الاختلاف و كذلك العمل على نشر التوعية باهمية المواطنة في المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و المطبوعة و غرس قيم الانتماء و المشاركة و المواطنة.
١١. العمل على تفعيل ما تضمنه الدستور من تكفل حقوق المواطن من الحقوق السياسية و المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و حماية المؤسسات الدستورية و ابراز دور الدولة في الحفاظ على الوحدة الوطنية و احترام الملكية العامة و حماية المال العام و ضمان ترسيخ روح المواطنة لدى الجميع .

قائمة المصادر

اولاً : الكتب باللغة العربية:

١- د. ابراهيم محمد علي، دكتور جمال عثمان : القانون الدستوري (تعديل بعض مواد الدستور تعديلات عام ٢٠٠٦)، الناشر دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

٢- د. إيناس محمد البهجي و د. يوسف المصري، المواطنة في القانون الدولي و الشريعة الاسلامية، ط١، الناشر المركز القومي للأصدارات القانونية ، ٢٠١٣ .

٣- د. برهان غليون : نقد السياسة (الدولة و الدين)، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات و النشرات، بيروت، سنة ١٩٩٣.

٤- توماس أ. بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية، صناديق توزيع العائدات على المواطنين (نموذج مشكلة النفط في العراق)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، بغداد، ٢٠٠٨.

٥- جورج بوردو الدولة ،ترجمة د. سليم حداد ، ط٣، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٦- جون ووتربوري، امكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الاوسط، ط٢،بيروت ، مركز دراسات الوحد العربية، ،٢٠٠٠.

٧- د. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية و الدستورية المقارنة، دار العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٨- د. حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري و تطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.

٩- عبد الاله بلقزيز، الدولة و المجتمع . جدليات التوحيد و الانقسام في المجتمع العربي المعاصر، (بيروت ، الشبكة العربية للابحاث و النشر، ٢٠٠٨.

١٠- د. عماد صيام، المواطنة، الناشر نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٧.

١١- فنسنت، نظريات الدولة ، ترجمة د. مالك أبو شهيوه و د. محمود خلف ، دار الجليل – دار الرواد، بيروت ، ١٩٩٧.

١٢- د. فهمي هويدي : مواطنون لا ذميون، موقع غير السلمين في مجتمع المسلمين، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٠.

١٣- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية الكبرى ترجمة جورج سعد، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، ١٩٩٢.

١٤- هاني عياد : المواطنة في التعليم، الهيئة القبطية للخدمات الاجتماعية، سلسلة اصدارات منتدى حوار الثقافات (٢٦)، القاهرة،٢٠٠٤.

١٥- د. و ليم سليمان قلادة، و آخرون : المواطنة تأريخية و دستوريا و فقهيا، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، طبعة عام ١٩٨٨ .

١٦- د. يوسف القرضاوي : الوطن و المواطنة الأصول العقدية و المقاصد الشرعية، دار الشروق، سنة ٢٠١٠.

١٧- د. صلاح عدلي، المواطنة الضرورة و الاشكالية، دار المنظومة العربية، ٢٠٠٨.

١٨- د. يونس يحيى الصائغ و د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، الحريات العامة و ضمانات حمايتها، دراسة فلسفية تأصيلية مقارنة، منشأة المعارف، ٢٠١٥.

ثانياً : البحوث العلمية المنشورة:

١- جابر حبيب جابر، شخصنة المؤسسات، عامل آخر للفشل، جريدة الشرق الاوسط، العراق ،العدد١٠٥١٩، ٢٠٠٧.

٢- سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، ع١٣٠ ، ١٩٩٠.

٣- عبد الامير كاضم زاهد، مقاربات في اعادة تشكيل الوية الوطنة، حولية المتندى، العدد١، السنة ٢٠٠٨.

٤- محمود سالم السامرائي، المواطنة و الديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد٣ ، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩ .

٥- د. محمد احمد عبد النعيم : بحث بعنوان مبدأ المواطنة و الاصلاح الدستوري المصري مقدم الى المؤتمر السنوي الحادي عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة الإصلاح الدستوري و أثره علي التنمية في المنصورة في الفقرة ٢ الى ٣ ، سنة ٢٠٠٧.

٦- د. يحيى الجمل : مبدأ المواطنة و التعديلات الدستورية، مقال بجريدة المصري اليوم العدد ٩٥٣ ، سنة ٢٠٠٧.

ثالثاً : الاطاريح الجامعية:

١- د. أحمد اسماعيل محمد مشعل: الحماية الدستورية و القضائية للمواطنة، دراسة مقارنة بين القانون الوضعى و الشريعة الاسلامية رسالة دكتوراه، جامعة بنها، سنة ٢٠١٤.

رابعاً : الدساتير :

١- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

٢- دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ و المعدل في عام ٢٠١٩.

خامساً : البحوث المنشورة على المواقع الالكترونية:

١- د. صابر أحمد عبدالباقي : المواطنة حقوق و واجبات، مقال منشور في الجريدة الالكترونية كنانة اون لاين، بتاريخ ٢٠٠٩، شبكة المعلومات الدولية على الرابط kenanonline.com/users/drsaber/posts/109057 و راجع ايضا ، ص(١١).

٢- د. ليث زيدان ، المواطنة في النظام الديمقراطي، ٢٠٠٧ ، راجع الموقع الالكتروني الآتي: http//:www.m.ahewar.org تاريخ زيارة الموقع الالكتروني ٢٠٢٢/١١/٢١، الساعة 7:15pm.

٣- شمخي جبر ، دولة المواطنة .. دولة المدنية و القانون، موقع عراقي.. المجلس العراقي للسلم و التضامن ، شبكة المعلومات العالمية : www.marafea.org.

Regional Studies Journal, Vol.16. No.53, July 2022(215).

سادساً : الكتب باللغة الاجنبية:

1- Larousse Dictionnaire de La Langue Francaise, Bardas, Paris, 1998.

2- Dora Kostakopoulou, The Future Governance of Citizenship-University of Manchester- Cambridge University Press, 2008.

3-Procter Paul, Cambridge International Dictionary, of English, Cambridge, University Press, 1996 .

الملخص

تكمن اهداف البحث الموسوم ب (الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة) في المحاولة على التغلب او السيطرة على المشكلة و لغرض تحقيق ذلك يقع على عاتق الدولة تربوياً حيث نظم التنشئة التي تسعى إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء من اجل تحقق الاندماج الوطني ، فضلاً عن في صورة بنى وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية.

في هذا السياق احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات القانونية و السياسية والاجتماعية والتربوية ، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات ، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنابع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية

وأنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم، العديد من الرؤى الفكرية حول مفهوم المواطنة ومبادئها ، حقوقها وواجباتها ، تنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظرياته السياسية. وفي العالم العربي اختلفت أطياف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي للدول بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدى الشعوب العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى ، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته، فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد ومع تغير طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوى ، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية ، وتنامي البنى الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال ، والتركيز على خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام ، مع هذه التغيرات العامة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة التي تحيط بالعرب والمسلمين شهد مفهوم المواطنة تبدلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة.

وعلى رغم ما تنفرد به المواطنة وما يتداخل معها من مفاهيم الانتماء، من خصوصية في المرجعية وآليات التشكيل والبناء والممارسة، إلا أنها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت تحدياً جديداً يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي الذي تعددت آلياته ووسائله، لتخاطب الشباب عن بعد وتقدم العديد من التفسيرات والتأويلات المنحرفة أو الملتوية للأحداث الإقليمية والدولية ، وتسلط الضوء على قضايا مجتمعية تمس جوهر هذا المفهوم لدى الفرد ، وتعرض إطاراً مفاهيمياً مغلفاً بشعارات تأخذ بالمشاعر وتؤثر على مسارب تفكير العقول ،خاصة لدى فئة الشباب ومن هم في سن القابلية للاحتواء أو الاختطاف الفكري والثقافي بحكم خصائص المرحلة العُمرية التي يعيشونها، ويثير ذلك جدلاً في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثر مفهوم المواطنة لدى الشباب بهذه الأفكار التي يحملها الأثير عبر الحدود ، ودور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البنية السليمة لوعي المواطن وممارسته للمواطنة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم ما مدى المواطنة في التشريعات العراقية ؟ و هل أتبع العراق المعايير الوطنية و الدولية في ترسيخ روح المواطنة و قيمها؟ و ما هي المعوقات و العقبات التي تواجه الأدارة و الدولة في ترسيخ المواطنة ؟ و من ثم كيفية وضع الحلول الناجعة لهذه المعوقات و تذليلها بشكل صحيح من قبل الادارة العامة و الدولة بجميع سلطاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية. و ما مدى كفاية التدابير الادارية التي وضعها المشرع في مواجهة حل النزاعات الناشئة عن ترسيخ المواطنة ؟ و هل هناك قصور تشريعي من عدمه بهذا الجانب ؟و هل تواكب التشريعات العراقية التطورات التي تمر بها المواطنة الرقمية و كيفية ترسيخها كواجب على الدولة القيام بها ؟ و نحاول من خلال بحثنا الموسوم ب(الآليات القانونية و دور الدولة في تعزيز قيم المواطنة) بتقديم دراسة مفصلة عنه ، و من ثم نبين ماهية المواطنة و دور الدولة فيها استناداً الى المنهج التحليلي (الاستنباطي) و نحرص على ان تكون لغة البحث علمية و سليمة بصورة تظهر البحث في النهاية من دون أختصار مخّل و لا اسهاب ممل

و لأجل دراسة هذا البحث سنقسمه على مبحثين نخصص المبحث الاول لمفهوم المواطنة ، و الذي نقسمه بدوره الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول : تعريف المواطنة و معاييرها و نبين في المطلب الثاني : الطبيعة القانونية و المقومات الاساسية للمواطنة، و يتضمن المطلب الثالث الاسس القانونية لتحقيق المواطنة .اما في المبحث الثاني و الذي يتضمن : الاطار القانوني للمواطنة و دور الدولة فيها و نقسمه الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الاول : الاجراءات القانونية لتعزيز قيم المواطنة و نبين في المطلب الثاني :دور سلطات الثلاث للدولة في تعزيز قيم المواطنة و نخصص المطلب الثالث دور الاجهزة الرقابية التابعة للدولة في تعزيز قيم المواطنة ، و من ثم نبين في خاتمة البحث اهم الاستنتاجات و المقترحات و التوصيات االتي توصلنا اليها .

Legal mechanisms and the role of the state in promoting The values of citizenship

Dr.Suzan Othman Qadir

Abstract

The objectives of the research tagged with (legal mechanisms and the role of the state in promoting the values of citizenship) lie in the attempt to overcome or control the problem, and for the purpose of achieving this, it is the responsibility of the state educationally, as the upbringing systems that seek to perpetuate awareness of citizenship values and practices among young people in order to achieve integration National, as well as in the form of institutional structures and mechanisms that accommodate the participation of members of society in the structure of the national democratic state.

In this context, this issue occupied a large space in legal, political, social and educational studies, and the dimensions of citizenship were multiplied in its extended relations through issues centered on the relationship of the

individual with society and the state through legal frameworks organizing rights and duties, and indicating the characteristics of the citizen.

Theses of thought in different countries of the world produced many intellectual visions about the concept of citizenship and its principles, rights and duties, which varied with the diversity of the principles of thought and its political theories. In the Arab world, the spectra of thought also differed, not only according to the systematic difference of the countries, but also within the same country, due to the different ideologies that followed successive stages of government and state administration in different periods of time, which created multiple patterns of awareness among the Arab peoples that overlapped at times and clashed at other times, and influenced on the circles of belonging, which led to many negative repercussions on the very principle of citizenship.

What are the obstacles and obstacles facing the administration and the state in consolidating citizenship? And then how to develop effective solutions to these obstacles and overcome them properly by the public administration and the state with all its legislative, executive and judicial powers.

Fifth: What is the extent of the adequacy of the administrative measures put in place by the legislator in the face of resolving disputes arising from the consolidation of citizenship? Is there any legislative shortcomings or not in this aspect?

Does the Iraqi legislation keep pace with the developments that digital citizenship is going through, and how to establish it as a duty for the state to carry out?

In order to study this research, we will divide it into two sections. We devote the first section to the concept of citizenship, which we divide in turn into three demands. We deal in the first requirement: the definition of citizenship and its criteria, and we show in the second requirement: the legal nature and basic elements of citizenship, and the third requirement includes the legal foundations for achieving Citizenship. As for the second topic, which includes: the legal framework of citizenship and the role of the state in it, we divide it into three demands. In the first topic, we address: the legal measures to enhance the values of citizenship, and we show in the second topic: the role of the three authorities of the state in promoting the values of citizenship, and we devote the third topic The role of the oversight agencies of the state in promoting the values of citizenship, and then we show in the conclusion of the research the most important conclusions, proposals and recommendations that we reached.